الأمناء

www.alomanaa.net

الخميس 1 اغسطس 2024م - الموافق 26 محرم 1446ه - العدد 1649

امسح الكود بجوالك وتابعنا على موقعنا الاليكتروني

وصول باخرة على متنها 1982 حاوية إلى ميناء عدن

الأمناء/ خاص:

استقبلت محطة عدن للحاويات باخرة ضخمة تحمل على متنها 1982 حاوية نمطية من مختلف البضائع لتغطية احتياجات السوق المحلية. وبحسب مصادر عاملة في المحطة فإن الباخرة "لوم" تتبع الخط الملاحي الفرنسي "سي إم أيه – سي جي إم" ووكيله شركة الحلال للملاحة – وهي أول زيارة لها قادمة من ميناء جيبوتي.. مشيرا إلى أن الباخرة ستحمل عند مغادرتها عدن الى ميناء كولومبو في سيريلانكا نحو 1376 حاويه نمطية.فيما تنتظر محطة حاويات ميناء عدن في الأيام المقبلة وصول عدد من البواخر لمختلف الخطوط الملاحية ومشغلي السفن البحرية في أولى الزيارات لها للمحطة.

الشائعات.. سلاح الأعداء لاستهداف الجنوب

تشن مطابخ القوى اليمنية حملات التشويه الممنهجة لاستهداف الجنوب وقضيته العادلة وقيادته السياسية والعسكرية بعد خسارتها في المواجهة على جبهات القتل وميادين السياسة والالتفاف الشعبي

وحاولت المطابخ خلال السنوات الماضية شن حملات ضد قيادات شعب الجنوب عبر بث الإشاعات غير إنها باءت بالفشل الذريع واصطدامها بجدار صلب من الوعي الجنوبي الذي يثق بقيادته ويعرف أهداف تلك الحملات التي تلجا للقنوات الصفراء يعرف نواياها ومن يقف ورائها.

في ظل الأزمات المتراكبة والتصعيد المستمر في كافة المجالات تحاول الأبواق النيل من الجنوب وقضيته وسرعان ما تذوب وتنتهي.

القبض على متهمين اثنين بجريمة قتل "شقيقين" بالمنصورة

الأمناء/خاص:

تمكنت قوات الحزام الأمني، بالعاصمة عدن، من إلقاء القبض على متهمين إثنين بجريمة قتل الشقيقين عماد وحيدر البطاني، وذلك عقب ساعات من ارتكاب الجريمة في حي ريمي بمديرية المنصورة.

وأكدت عمليات الحزام الأمني بعدن، أنه فور ورود بلاغ عن الجريمة باشرت فرق البحث والتحري مهامها، حيث وتمكنت من جمع الأدلة والمعلومات التي قادت إلى تحديد هوية الجناة وتتبع تحركاتهم..

ووفقا للبيان فقد تمكنت القوات من ضبط المتهمين في إحدى مزارع محافظة لحج، عقب جهود كبيرة وعمليات رصد متواصلة قادت للوصول إلى المتهمين، الذين سيتم إحالتهم للجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية، تمهيداً لإحالتهم للقضاء لينالوا جزائهم العادل.

صورة من الماضي الجميل

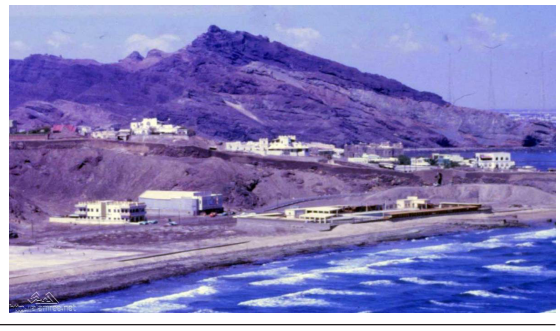

صورة نادرة من قلب عدن لمنطقة "حقات" قديما في عهد الزمن الجميل حيث وانها تعتبر من المعالم التاريخية القديمة وبجبلها الذي سمي باسمها .

نزيف الريال .. الكارثة الأعظم في الجنوب

الأمناء/خاص:

تتصدر أزمة العملة حجم الأعباء التي يواجهها المواطن الجنوبي من جراء سياسات جرى إتباعها لتكون وبالاً على الوضع المعيشي ودفعًا نحو تأزيمه.

الجنوب دفع الثمن مرارًا للسياسات الاقتصادية سواء تلك التي كانت خاطئة أو كانت متعمدة لتجعل الأوضاع المعيشية في الجنوب قيد التفاقم على نحو غير مسبوق.

لا صوت الآن يعلو عن حجم المعاناة التي يواجهها المواطن جراء تحرير سعر الصرف أو تعويم العملة، وهو ما كان بمثابة نزيف حاد أصاب المواطنين في مقتل، وكان سببًا لتأزيم أوضاعهم المعيشية.

المقال الاخير

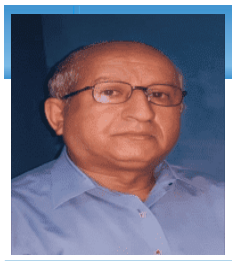

لا تملك قرارها ولا بمقدورها الدفاع عنه .. فماذا تبقى للشرعية؟

صالح شائف

الشرعية اليمنية القائمة والتي مازال المجتمع الدولي يعترف بها؛ وهو أهم عامل يجعلها محافظة على هذه الصفة والمكانة؛ مع تبني ودعم ورعاية إستثنائية (خاصة) لها من بعض أطراف (التحالف)؛ وبما وفرته أيضا وتوفره أرض الجنوب المحررة بدماء الجنوبيين الأحرار؛ وفي القلب منها عاصمتهم الأبدية عدن؛ لتكون عنوانا لوجودها وبيئة آمنة لممارسة سلطتها؛ وما يعنيه ذلك من ترحيب وقبول الجنوبيين بها مرحليًا؛ وضمن مفهومهم للشراكة معها ومع (التحالف) العربي؛ حتى إستعادتها لصنعاء بالحرب كما كانوا يعتقدون.

هذه الشرعية أنتهت (عمليًا) وفقدت صفتها؛ بعد أن أختزل دورها مع الأسف بالموافقة على كل ما يضعه (التحالف) عليها؛ لتضع هي بصمتها (الشرعية) عليه؛ ولنا كمثال فقط على ما تم مؤخرًا بين الرياض و(نظام) صنعاء (الإنقلابي) بشأن إلغاء قرارات البنك المركزي وغيرها من القرارات

وكأنها لم تكن؛ أو أنها كانت مجرد (فقاعة سياسية) متفق عليها لتمرير أمور أخرى !!.

والمثير للسخرية والإستغراب؛ هو أن يتم إخراج ذلك كالعادة على هيئة بيان أو إعلان من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بصفته (وسيطا محايدًا)؛ يؤكد فيه نجاح جهود (الوساطة) التي بذلت من قبل الأطراف (المهتمة) بالشأن اليمني مع (طرفي) الأزمة؛ الذي يختزل وبصورة معيبة وبعيدة عن منطق وحقائق الأمور ومعطيات الواقع؛ فهذا تجاوز صريح وواضح لآلية التفاوض المتفق عليها في عملية التسوية؛ بما في ذلك الإطار الخاص بقضية شعب الجنوب الذي ينبغي أن يكون قائما وحاضرا في إطارها ومسارها العام؛ وهو ما جعل وسيجعل (التفاوض) قائما فقط بين (الشرعية وبمن أنقلب عليها).

وهذا ما يمثل أيضا إستبعادًا مبكرًا وخطيرًا للمجلس الانتقالي الجنوبي؛ الذي ينبغي أن يكون حاضرا ومشاركا في كل مراحل العملية السياسية؛ ناهيك عن تجاهل أطراف أخرى كثيرة وفاعلة في المشهد اليمني.

فهل بعد كل هذا الذي يتم من قبل الشرعية المحسوبة على دولة (الجمهورية اليمنية) القائمة وممثلها في المجتمع الدولي؛ أن تحمل بعد الآن هذه الصفة وكأنها شرعية (حقيقية) مكتملة الأسس والأركان ؟

أو أن تبقى وهي فاقدة للأهلية والصلاحيات؛ لأن ما (خوّل) لها قد كان وفقًا لإتفاقات وتفاهمات خارجية قبل الداخلية؛ فسلطتها وصلاحياتها بعيدة عن أي قواعد دستورية تستند عليها؛ لأن الدستور معطل أساسًا؛ وإن تم الأخذ ببعض أحكامه فإنها تأتي بالمرتبة الثانية بعد الأحكام والقواعد التي تضمنتها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

وهي أيضا لا تملك شرعية إنتخابية أو شعبية كذلك؛ ولا تملك أيضا أي شرعية مستحقة تحسب لها بفعل تاريخي كانت صانعة له أو كانت خلفه؛ أو مشاركة فيه وعلى نحو فعال وإستثنائي؛ فرصيدها في كل ذلك يكاد أن يكون منعدمًا؛ ناهيك عن فشلها غير المسبوق في مجال الخدمات والتنمية.

والسؤال هنا : إلى متى سيبقى الجنوب جزءًا من تركيبة الشرعية الخاضعة لقرارات (التحالف) وبغطاء مكشوف من (المجتمع الدولي) الذي يقودها؛ أو لنقل يجبرها على التفاهم الشامل مع حكام صنعاء؛ والتسليم بشرعية من أنقلب عليها؛ لتصبح في أحسن الأحوال جزءا منها أو مشاركة فيها وبمعايير الإنقلاب وقواعد شرعيته ؟!

لقد حان الوقت لإتخاذ القرار الجنوبي المستقل الذي يخدم مصلحة الجنوب الوطنية العليا ويصون تضحياته؛ بعيدًا عن هذه الشرعية التي لم تضع وزنًا ولا إعتبارًا للجنوب وقضيته بل وتتآمر عليه؛ والبحث عن مسارات سياسية وطرق وبدائل أخرى للتحالفات الموثوقة وعلى أكثر من إتجاه؛ وهي متاحة ومن حق شعبنا ذلك ومشروعة له؛ وليس محرمًا الخوض فيها؛ فمصلحة الجنوب فوق كل المصالح والإعتبارات؛ وقضية شعبنا وحريته أسمى وأعظم أهدافه الوطنية؛ ولن يقبل أن تكون خاضعة لأي نوع من الإلتفاف عليها أو الإبتزاز والتسويف؛ أو أن تكون رهينة لحسابات ومصالح الآخرين.